

برلمانيون من
ضد الفساد
arab region parliamentarians
Against Corruption



GOPAC
GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION
ORGANIZATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN

المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
قطر - الدوحة
٩-١٣ نوفمبر ٢٠٠٩

تقرير مفصل عن سير أعمال المؤتمر

انعقدت في العاصمة القطرية الدوحة فعاليات المؤتمر الثالث للدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بين الفترة الممتدة من ٩ الى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٩، وتحت رعاية سمو ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

حضر المؤتمر حوالي ألف شخصية يمثلون رؤساء هيئات مكافحة الفساد من مئة دولة و ٢٥ منظمة حكومية وغير حكومية معنية بمحاربة الفساد . وبحث المؤتمر الذي يعقد كل عامين في دورته الحالية ثلاثة موضوعات رئيسية تتعلق بمكافحة الفساد وهي المساعدة الفنية واسترداد المسروقات واستعراض تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد . وتستعرض كل دولة في هذا المؤتمر نقاط الضعف الخاصة بها في تطبيق الامم المتحدة والحاجة الى الخبرات وتبادل الافكار كما أنها تطلب تخصيصات مادية ودورات تدريبية تمكنها من تحقيق افضل الممارسات في تطبيق الاتفاقية . وبعد انتخابه رئيسا للمؤتمر قال النائب العام القطري الدكتور على بن فطيس المري في كلمة له في الجلسة الافتتاحية أن بلاده تولي قيمة عالية لبناء مجتمع خال من الفساد انطلاقا من العادات الاجتماعية الراسخة والقيم والمبادئ المستمدة من الدين الاسلامي الحنيف وهو مجتمع لم ينس نصيبه من مواكبة العصر . ونبه النائب العام القطري من ان الفساد لا يقتصر على الرشوة والكسب غير المشروع عبر سوء استخدام السلطة بل هو شر اجتماعي وآفة تؤثر بشكل فعال في المجتمع ويرسخ الفقر ويحجب الشفافية . واستعرض بعض الادوات الهامة التي تكافح الفساد مثل ترسيخ مبادئ التعليم وحرية الانسان وكرامته والنزاهة وفاعلية وكالات الرصد والمتابعة والمساواة امام القانون دون تمييز والعدالة وثقافة الامتثال . وأشار الى ان المشاورات بين المجموعات المعنية بشغل مناصب المؤتمر انتخبت كلا من ممثل المجموعة الافريقية الجزائر وممثل مجموعة أوروبا الشرقية بولندا وممثل مجموعة الدول الاوروبية والمجموعات الاخرى نوابا للرئيس فيما تم انتخاب الارجننتين عن مجموعة اميركا الجنوبية والكاربيبي مقرا للمؤتمر.

البيان الختامي

قالت الأمم المتحدة في بيانها الختامي ، إن الدول المجتمعة في العاصمة القطرية (الدوحة) ضمن أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ما بين ٩ و ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري توصلت إلى «إنشاء آلية لمراقبة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد».

ومن جانبه قال رئيس المؤتمر، النائب العام القطري علي المري: «إن سيف القضاء قد أصبح أكثر حدة بفضل هذا الاتفاق». وتلمي هذه الاتفاقية الملزمة على البلدان الـ١٤٢ الموقعة عليها بالوقاية من الفساد وتجريمه وتطوير التعاون الدولي واسترجاع الأصول المسروقة ودعم المساعدة الفنية وتبادل المعلومات فيما بينها.

وبمقتضى هذه الآلية، سيتم مراقبة هذه البلدان كل خمس سنوات لقياس مدى تعهداتها بالتزاماتها. وسيتم إعداد تقارير مراجعة دورية لكل بلد بناء على استنتاجات تستند على لائحة تقييمات ذاتية ومراجعات من قبل خبراء.

وقال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنطونيو دا كوستا: «إن هذا الاتفاق لن يضع حدا للفساد، إنما سيمكننا من قياسه ومكافحته». وأضاف «إنه من الآن فصاعدا، سيتم الحكم على البلدان على ضوء الإجراءات والخطوات التي ستتخذها ضد الفساد، وليس على أساس الوعود التي تعد بها».

وينتظر من التقارير الوطنية أن تحدد الثغرات في قوانين وممارسات مكافحة الفساد. كما ستكشف مواقع القوة والضعف من خلال قوائم التقييم الذاتي التي توافرها برمجيات أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقال كوستا: «بما أن الفساد يؤلمنا جميعا، يجب أن نتحد لمكافحة» واصفا الاتفاقية بـ «اتفاقية الشعوب».

وقد عقدت الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف وذلك عملا بأحكام المادة (٦٣) من الاتفاقية التي تدعو إلى تحسين القدرات والتعاون بين الدول الأطراف لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية،

وتشجيع تنفيذها على أرض الواقع بعد التصديق عليها.
وتبنى مؤتمر الدول الأطراف الثالث في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جميع مشاريع القرارات التي طرحت عليه وعلى رأسها آلية استعراض تنفيذ الدول الأعضاء لبنود الاتفاقية.

مشروعات قرارات المؤتمر

وشملت مشروعات القرارات التي اعتمدت مساء الجمعة الماضية في ختام أعمال المؤتمر الذي استمر خمسة أيام برئاسة النائب العام القطري علي المري مشروع تقرير المؤتمر واسترداد الموجودات والمساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتدابير الوقائية عبر استراتيجيات واسعة للمكافحة.
وقال المري في كلمة ألقاها في الجلسة الختامية إن المؤتمر قد تداول عددا من القضايا ذات الصلة باتفاقية مكافحة الفساد واتخذ القرارات اللازمة بشأن تنفيذ هذه الاتفاقية والوقاية من الفساد.
وأضاف أن مشاريع القرارات التي تبناها المؤتمر وتشمل آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية واسترداد الموجودات والمساعدة التقنية تعتبر كلها علامة بارزة على طريق مكافحة الفساد، مؤكدا أن المؤتمر أعطى نفسه مسؤولية مهمة يضطلع بها مستقبلا.

بدء النضال العالمي ضد الفساد

من ناحيته أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة أنطونيو دا كوستا أن الدورة الثالثة بالدوحة أكدت أن العالم على استعداد تام أن يناضل ويكافح ضد الفساد باعتبار هذه الآفة تؤدي إلى أزمات سيئة.

وأعلن «أن اليوم الذي اختتم فيه المؤتمر أعماله بالدوحة هو يوم سيئ للمفسدين وذلك بعد تبني آليات تكافح الفساد وتعمل على منعه» واصفا الآليات التي تم التوصل إليها بأنها «تاريخية» وأنها «تشكل لحظة

فارقة في مسيرة الكفاح تعطي الأمل للذين ملوا آفة الفساد أولئك الذين نهبت أموالهم». ولفت إلى أن التوافق على القرارات التي تم تبنيها من شأنه أن يقي من الفساد قبل مكافحته وذلك من خلال تدابير وقائية ويلزم الدول باتخاذ إجراءات ضد الفساد بدلا من مجرد تقديم الوعود. وأشار إلى أن آلية تنفيذ الاتفاقية لا تتعلق فقط بالتقييم الوطني للفساد وإنما تركز أيضا على التحليل العملي له في سبيل التغلب على جميع الصعوبات التي تواجه عملية المكافحة، لافتا إلى أن المناقشات والمداولات أثبتت أن «الجميع أتوا إلى الدوحة للاتفاق». ودعا كوستا إلى محاربة كل أنواع الفساد بما في ذلك مواجهة أنواع الجريمة المنظمة واستغلال الفرص المتاحة لرفض الفساد كأسلوب للحياة.

إنشاء فريق عمل دولي

وفي إطار مشروع التدابير الوقائية تقرر إنشاء فريق عمل حكومي دولي مفتوح العضوية مؤقت يضطلع بعدة مهام منها تشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة بمكافحة الفساد وتجميع المعلومات عن الممارسات الجيدة في المكافحة وتيسير تبادل المعلومات والخبرات الفنية بين الدول الأعضاء. ويتضمن مشروع المساعدة التقنية الذي أقره المؤتمر حث الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة على نشر المعارف وتقديم المساعدة التقنية للدول التي تطلبها وتبادل الخبرة الفنية والتجارب والدروس وجعل المساعدات الفنية أولوية من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقية بشكل فعال ومستدام.

الصين ترددت

وذكرت مصادر من المؤتمر لصحيفة «الحياة»، أن الصين كانت أبدت ترددا في الموافقة على موضوع فريق العمل الخاص بالوقاية من الفساد على مدى أيام، وفي الجلسة الختامية أبدت الصين تحفظا (حول فريق العمل بشأن الوقاية من الفساد)، لكن رئيس المؤتمر أتاح للصين وبعض الدول المعنية أن تخرج من

الجلسة الختامية لتعود بعد أكثر من نصف ساعة ليتم الإعلان على موافقة الصين على النص الخاص بإنشاء «مجموعة العمل» وسط تصفيق الحاضرين. وقررت الوفود المشاركة عقد الدورة الرابعة للمؤتمر في المملكة المغربية في العام ٢٠١١ على أن تستضيف بنما الدورة الخامسة في العام ٢٠١٣. و نقلت صحيفة «الراية» القطرية عن المري خلال مؤتمر صحفي عقده مساء أمس الأول عقب اختتام أعمال المؤتمر، قوله «بدأنا منذ أسبوع بمنتهى مرتبط بهذه الاتفاقية وقد تم بعون الله وجهود قطر والأطراف المشاركة والأمم المتحدة دمج المنتدى في اتفاقية الأمم المتحدة رغم أن الأمور لم تكن سهلة إذ كان هناك مد وجزر من قبل البعض ربما أعطى انطبعا في حالة المد بأننا قد توصلنا إلى اتفاق ارتبط به اسم الدوحة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة، وفي حالة الجزر إيحاء بأننا لم نصل إلى نتيجة ولكن بمساعدة كل الأطراف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا والدور القطري النشط في هذا المجال وعبر كل هذه الجهود، آلت الأمور إلى تحقيق نجاح منقطع النظير لهذا المؤتمر فيما يتعلق بالآلية والأعمال والرؤى. وأكد أن الجهد لم يكن شخصيا أو منصبا على جهة دون الأخرى، لافتا إلى أن هناك جهودا قطرية متعددة نشطت خلال المؤتمر لإنجاحه، حيث كانت تتواصل بعض الجلسات ليلا ونهارا لإنجاح المؤتمر. ولفت المري إلى الدور النشط لمؤسسات المجتمع المدني القطري كمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع التي أصبحت جزءا من خلال نشاطها في هذه الاتفاقية كمواطن حيث قدمت لأعمال المؤتمر الكثير من الإسهامات التي كانت تشكل أحد ركائز نجاحه.

نجاح المؤتمر

من جهته وجه كوستا شكره للنائب العام القطري (المري) على قيادته وما بذله من جهد لإنجاح هذا المؤتمر، مؤكدا أنه كان المسئول عن ذلك النجاح. وقال «اخترنا الدوحة في الوقت المناسب، فقد كنا بحاجة إلى هذه الدولة»، مضيفا «اتفقنا على آلية لرصد وتنفيذ الاتفاقية». وأشار إلى أن الدول الأعضاء ستأخذ على محمل الجد هذه الاتفاقية وما توصل إليه المؤتمر من إنجازات وتقارير مهمة أطلقنا عليها اسم «آلية الدوحة». وبشأن ما إذا كانت هذه الآلية ملزمة للدول الأطراف ووجود إجراءات عقابية، قال إن هذه آلية ملزمة

للدول الأطراف ولكن لا توجد آلية تضرب لسبب بسيط وهو أن الأمم المتحدة تساعد على ملء الفجوات وسد الثغرات.

وقال إنه توجد أساليب إيجابية لإقناع الدول تدريجيا لخدمة شعوبها، كما توجد آليات قائمة على السوق. وردا على سؤال عن ما إذا كانت هناك علاقة بين المساعدات التي تقدمها الدول الغنية والتزام الدول الفقيرة بالاتفاقية، أوضح أن الآلية تستهدف سد الثغرات لكن المواقف السلبية ستعاقب بطبيعة الحال. وقال «إن القطاع الخاص يلعب دورا رائدا في أن يكون جزءا من الحل»، مضيفا «الكرة الآن في ملعب القطاع الخاص وهم مطالبون بالعمل وفقا لموقف القطاع العام». وفي مداخلة المري، قال إن الدول المانحة إذا علمت أن مساعدتها ستذهب إلى أشخاص فاسدين فستوقف المساعدات.

وعن الخلافات التي دارت خلال المؤتمر، أشار المري إلى أنه كانت هناك خمسة أيام من المناقشات التي امتدت حتى الصباح، موضحا أن «العمل كان شاقا خلال هذه الفترة وأن الخلاف بين ١٢٠ دولة ومنظمات من المجتمع الدولي أمر وارد، لكن تمكنا من التغلب عليه». وقال إنه كان هناك خلاف حتى آخر لحظة وإنه كان يجب أن يكون هناك إجماع وآلية، داعيا الدول إلى إعادة ترتيب بيتها من الداخل للتجاوب مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وردا على سؤال عن كيفية مشاركة وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، قال النائب العام إنه بالنسبة لقطر لا توجد مشكلة في هذا الصدد وإن الكل يقول ما يشاء، مضيفا «سمو الأمير جعل السقف إلى السماء». وبشأن منع وسائل الإعلام من حضور الجلسات المغلقة، أكد المري أن دور وسائل الإعلام مهم ومحوري، موضحا أن بعض الدول قامت بتسريب ما جرى في المناقشات، لذا رأينا أن تكون المناقشات مغلقة.

من جهته، أشار كوستا إلى أن حضور وسائل الإعلام كان واضحا، وأن دورهم أساسي في نشر الوعي، مؤكدا أنهم صانعو الرأي العام. ونوه في هذا الصدد بالعديد من الصحفيين الذين قتلوا بسبب الكشف عن حالات فساد، مضيفا أن «آلية الدوحة» تشجع كل الشركاء ومن بينهم الإعلاميون ومنظمات المجتمع المدني على لعب دور في مكافحة الفساد.

استرداد الأموال المسروقة

وفيما يتعلق باسترداد الموجودات والأموال المسروقة، قال إن الجهود تواصلت في فيينا العام ٢٠٠٠ ضد الجريمة المنظمة، موضحاً أنه في حالة وجود موجودات مسروقة فإنه كان واجبا تقاسمها بنسبة ٥٠ في المئة، لكن الاتفاقية الجديدة تؤكد ضرورة استرجاعها بنسبة ١٠٠ في المئة. وعمّا إذا كانت آلية الاستعراض تشمل أحكاماً إلزامية، شدد المري على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، لافتاً في هذا الصدد إلى مؤسسة قطر لتنمية المجتمع والتي انضمت إلى المؤتمر .

وقال «يجب أن يكون هناك اقتحام من جانب المجتمع المدني في مكافحة الفساد» مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه لا يوجد فرق بين دول صغيرة وكبيرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأضاف إن «هذه الاتفاقية تعتمد على روح فيينا لذلك فإن كل دولة مستقلة برأيها ولا يمكن إملاء شروط عليها».

من جهته، قال كوستا « أنشأنا في الدوحة صندوق دعم يساعد الأطفال، وخصوصاً في دول النزاعات المسلحة على ممارسة الرياضة بهدف مكافحة المخدرات، كما أنشأنا مركز الخليج للإعلام عن الجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي للتصدي إلى عمليات تدفق المخدرات والجريمة من أفغانستان وغيرها من الدول.

كلمة الدكتور ناصر الصانع في المؤتمر

وكان للدكتور ناصر الصانع رئيس مجلس إدارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (جوباك) كلمة في اليوم الثاني من المؤتمر ، كشف فيها عن محاولة عدد من الدول، من بينها دولة عربية لم يسمها، إجهاض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، محذراً من الاستجابة لأصوات تلك الدول وتأجيل اعتماد آلية مراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية إلى مؤتمر آخر ، بينما كشفت مصادر مطلعة أن المجموعة العربية في المؤتمر تعمل من خلال جلساتها المغلقة على توحيد موقفها بشأن القرارات المزمع اتخاذها في لمؤتمر، ولاسيما فيما يتعلق باستحداث آلية رصد ومتابعة تنفيذ الدول للاتفاقية.

وقال رئيس مجلس إدارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (جوباك): "ندعو من هذا المنبر ألا تجهض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال المماطلة في تنفيذ أحكامها". وأضاف أن دولا تحاول إجهاض أحكام الاتفاقية عبر عدد من التدخلات والمطالب، قائلا: "هناك أصوات لا تريد للمجتمع المدني أن يكون متواجدا في آليات المراجعة وهو نص صريح في الاتفاقية، هناك أصوات لا تريد المراجعة الدورية أن تكون معلنة، هناك أصوات لا تريد أحدا أن يطلع على بياناتها". واعتبر أن هذه الدول "إما أنها غير جاهزة أو تخشى ألا تستطيع إخفاء خلل وفساد صريح".

وكشف الصانع أن من بين تلك الدول دولة عربية لم يسمها قائلا: "لدينا دولة عربية وقعت على الاتفاقية منذ ٥ سنوات وحتى هذا اليوم لم نعرف إجراء واحداً اتخذته ولم يسألها أحد، وربما هي متحركة بفعالية في مؤتمر هذا ضد أي إجراءات جادة لتفعيل أحكام هذه الاتفاقية".

ولفت إلى أن هذه الدول تطالب بتأجيل اعتماد آلية المراجعة إلى مؤتمر آخر، محذرا من أنها لو تمت الاستجابة لها فسيكون المؤتمر قد ضيع سنتين - منذ المؤتمر السابق - أمضاهم في التحضير لكي يخرج بألية واضحة وملزمة خلال مؤتمر الدوحة.

وشدد على أن الدول التي تتحرك ضد جوهر هذه الاتفاقية يجب فضحها أمام العالم، مشيرا إلى أنه سيقوم الأربعاء ١١-١١-٢٠٠٩ بتوزيع "دليل البرلمان العربي لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وأضاف أن هذا الدليل يوضح الدول التي صادقت والتي لم تصادق على الاتفاقية، مشددا على أنه "يجب أن تعرف الشعوب العربية مدى جدية حكوماتها في مكافحة الفساد".

وأضاف الصانع: "حتى تعرفوا الحقيقة اقرءوا بيانات الدول التي صادقت والتي لم تصادق وتلك التي صادقت ولم تعمل شيئا، وتلك التي تعمل في الغرفة المجاورة (في إشارة للجلسات المغلقة التي تعقد على هامش المؤتمر) لإجهاض أي مجهود جاد لتطبيق أحكام تلك الاتفاقية".

وبحسب الدليل، الذي حصلت "إسلام أون لاين.نت" على نسخة منه، فإن ١٥ دولة عربية صادقت على الاتفاقية، فيما وقعت ٥ دول دون أن تصادق عليه، وامتنعت كل من سلطنة عمان والصومال عن التوقيع أو التصديق.

ودعا الصانع إلى أن تصدر كل دولة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تكون معلنة وتكون لها أهداف محددة نحاسب بعضها على تطبيقها، داعيا إلى تزويد البرلمانات بنسخة من تقرير المراجعة الدورية

لمكافحة الفساد، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد مقرها كندا وتأسست عام ٢٠٠٢ من مجموعة برلمانيين.

واختتم الصانع كلمته داعياً الله "أن يفرز الجادين في مكافحة الفساد من الذين يتخذون من التوقيع على الاتفاقية صورة شكلية أمام شعوبهم وأمام العالم".

منتدى البرلمانيين الثالث

وعلى هامش المؤتمر عقد منتدى البرلمانيين إجتماعه الثالث بعنوان: " العمل مع الآخرين ". وكان هدف المنتدى ربط البرلمانيين بالمنظمات الدولية التي تستطيع تزويدهم بموارد ونصائح ، ولتحديد الإجراءات العملية التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها وكيفية عملهم مع الآخرين للمشاركة بفعالية في مكافحة الفساد .

وقد حضر المنتدى برلمانيون من ٢٦ دولة على الأقل ، وممثلون عن منظمات دولية شاركوا في العديد من المبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد التي توضح كيف يمكن للبرلمانيين القيام بدورهم . كما ناقش المندوبون كيفية تكيف استراتيجية تطوي على العمل معا بشكل فعال بين جميع أصحاب المصلحة بطريقة منسقة تنسيقاً جيداً .

ولاحظ الدكتور ناصر الصانع ، رئيس المؤتمر ورئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ، أن الإعلان الذي صدر اليوم يعكس العزم الجماعي في النهوض بالهدف العالمي للقضاء على الفساد في جميع أنحاء العالم .

ولاحظ أيضاً أن الإعلان عزز القرارات التي اتخذها البرلمانيون في الإجتماع العالمي الثالث للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨ حيث تعهدت المنظمة بدعم إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كهدف أساسي وخاصة في فصول الوقاية من الإتفاقية .

وأكد الحاضرون أن الشراكات المتعددة الأطراف هي المدخل الرئيسي الذي من شأنه في نهاية المطاف من تحقيق الهدف المشترك .

برلمانيون ضد الفساد
arab region parliamentarians
Against Corruption



GOPAC
GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION
ORGANIZATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN

ويعبر الإعلان عن مدى إلتزام البرلمانيين للعمل مع الآخرين (على سبيل المثال الوكالات المانحة والخبرات الدولية) من أجل أن تكون داعمة لتنفيذ ومراجعة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، بما في ذلك إشراك المجتمع المدني والعمل معه ودعم الفرع التنفيذي للحكومة ، وتحسين الرقابة البرلمانية المالية.

إعلان المنتدى البرلمانيين الثالث

نحن البرلمانيون (أعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وبرلمانيون آخرون مشاركون) المجتمعون في المنتدى الثالث للبرلمانيين ، بالتوازي مع مؤتمر الدول الأطراف الثالث لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدوحة - قطر في العاشر من نوفمبر ٢٠٠٩ ، ندرك تماماً الآثار السلبية الهائلة على الناس والمؤسسات ، والطابع العالمي لهذه المشكلة ولمسؤولياتنا كبرلمانيين في خدمة المصلحة العامة ، التي تتضمن المسؤوليات المنصوص عليها بموجب الإتفاقية . نعترف ونشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي وقعت وصادقت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

وعلى علم بالنقاش الثري الذي دار في المؤتمر حول إنشاء آلية لإستعراض تنفيذ الإتفاقية مع التركيز بوجه خاص على شفافية هكذا آليات لمكافحة الفساد .

نذكر بمنتدى البرلمانيين عام ٢٠٠٦ في مؤتمر الدول الأطراف في البحر الميت في الأردن ، الذي حدد خطوات تكميلية على البرلمانيين إتخاذها ، على سبيل المثال تعزيز الرقابة البرلمانية والسلوك البرلماني الأخلاقي ، وبمنتدى البرلمانيين عام ٢٠٠٨ في مؤتمر الدول الأطراف في بالي في إندونيسيا والذي حدد طرق على البرلمانيين ، بطريقة مستدامة ، إتباعها لدعم تنفيذ التحسينات في الحكم المطلوب للوقاية من الفساد .

علماً أن الوقاية من الفساد والتي تعتمد إلى حد كبير على الحكم الجيد والمساءلة هي أمر أساسي لمسؤوليات محددة دستورياً للبرلمانيين في التمثيل والتشريع والمراقبة .

لذا فإننا نلتزم بدعم التنفيذ الناجح لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضطلاع بمسؤولياتنا بما يتوافق مع الإلتزامات المنصوص عليها في الإتفاقية عن طريق :

- ١- إشراك المواطنين والمجتمع المدني في الدول المعنية ، وتمثيل همومهم ومساعدتهم على تطوير فهم الآثار السلبية للفساد وأهمية التنفيذ الفعال لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (والإتفاقات الدولية ذات الصلة) وضمان مشاركتهم في آلية المراجع للإتفاقية على صعيد بلدهم .
 - ٢- تضمين أحكام الإتفاقية في التشريع والحكم المحلي ، وحيث تمرير التشريعات مطلوب، ومساعدة تطوير التحالفات لتمرير هكذا تشريعات .
 - ٣- مراجعة وتقييم فعالية تنفيذ الإتفاقية من خلال الجلسات البرلمانية ومراجعة الوثائق الحكومية المتعلقة بالتنفيذ .
 - ٤- العمل مع خبراء دوليين ووكالات مانحة لدعم الإتفاقية ، على سبيل المثال لا الحصر : حياكة مساعدتهم التقنية لتنفيذ تحسينات الحكم المتعلقة بالوقاية الفعالة للفساد.
 - ٥- تحسين الرقابة المالية البرلمانية للموارد العامة وكفالة الضوابط والتوازنات المناسبة لعمل الوكالات ضد الفساد .
 - ٦- تعزيز السلوك الشخصي والمؤسسي للبرلمانيين بما يتفق مع معايير دولية لسلوك أخلاقي وللإضطلاع بمسؤولياتهم الدستورية .
- ندعو :

• أن يشمل مؤتمر الدول الأطراف منتدى البرلمانيين تكملة مستمرة لمستقبل مؤتمر الدول الأطراف ، وبالتالي الاعتراف بالدور المهم للفرع البرلماني للحكومة في تنفيذ أحكام الإتفاقية ومحاربة الفساد .

• الدول الأطراف الفردية :

Ø التصديق على الإتفاقية في حال عدم تصديقهم بعد

Ø التنفيذ الكامل للإتفاقية وإعتمادها

- Ø المشاركة في آلية المراجعة لتقييم بشكل علني وشفافية ، تنفيذ الإتفاقية بالتعاون مع برلمانهم المحلي .
- Ø إشراك البرلمانيين كمشاركين بشكل كامل في مؤتمر دول الأطراف .
- المنظمات المانحة ومنظمات المساعدة الإنمائية : للمساعدة على تقوية قدرة البرلمانيين في دعم الإتفاقية عن طريق تسهيل صياغة الأدوات وإقامة مناسبات لتبادل المعارف والمعلومات والإعتراف بفوائد الرقابة والشفافية البرلمانية المالية .
- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ، التي شاركت في تنظيم منتديات البرلمانيين الثلاثة الأوائل والتي عقدت في سياق مؤتمرات الدول الأطراف ، إلى :
- ✓ إقامة شراكات مع منظمات دولية وغيرها للعمل معاً على تعزيز معرفة وقدرة البرلمانيين في دعم الإتفاقية والوقاية من الفساد
- ✓ إشراك أعضائها في توثيق وإصدار تقارير علنية عن التحسينات المهمة في مكافحة الفساد في الدول
- المنظمات البرلمانية الأخرى : أن تدعم بشكل مماثل التنفيذ الفعال والمراجعة للإتفاقية .

كتيب عن الأخلاقيات والسلوك البرلماني

وخلال أعمال المنتدى أطلق الدكتور ناصر ج. الصانع ، رئيس مجلس ادارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) والسيدة ليندا دوفيلد ، الرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) دليل عن الأخلاقيات والسلوك البرلماني.

تم تطوير الكتيب بالتعاون بين GOPAC و WFD كجزء من مبادرة عالمية لتعزيز الإدارة الرشيدة ومنع الفساد. يوفر الكتيب للبرلمانيين والمسؤولين الحكوميين الأدوات العملية لتطوير وتعزيز النظم الأخلاقية عن طريق التشريع، ومدونة قواعد السلوك أو غيرها من الأدوات، ويحدد النهج الذي يستند إلى مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة. تؤمن كل من GOPAC و WFD أن تطوير هذه الأدوات والمعايير الدولية أمر هام لتعزيز ثقة الجمهور في البرلمان وأعضائه ، والموظفين العموميين بشكل عام.

قال دكتور الصانع: "ومن المناسب أن يتم اطلاق الكتيب اليوم في منتدى البرلمانيين و أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد دعت UNCAC الدول إلى تطوير مدونة لقواعد السلوك. وقد تم تطوير الكتيب بتوجيه من البرلمانيين للبرلمانيين. و سيكون ذلك بمثابة نقطة انطلاق للمسؤولين المنتخبين لتطوير أخلاقيات ونظام قواعد السلوك الرسمي لتعزيز ثقة الجمهور في البرلمانات ، و المساعدة في مكافحة الفساد بشكل عام، ومعالجة مختلف القضايا المتصلة بأخلاق وسلوك البرلمانيين على وجه الخصوص".

و يشجع الكتيب البرلمانيين على تكييف الأدوات المبينة في الدليل بهدف انشاء منظومة من الأخلاقيات والسلوك مناسبة لسياقاتها السياسية والثقافية و التي تركز على المعايير الأخلاقية الدولية. كما تشجع GOPAC أعضائها والبرلمانيين الآخرين على استخدام الكتيب كحافز للمناقشة، وكأداة لأغراض التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

وقد أعرب دكتور الصانع عن تقديره للسيد غسان مخيبر، عضو في البرلمان في لبنان ورئيس مجموعة العمل المعنية بالأخلاقيات السياسية وتضارب المصالح في GOPAC، وغيره من أعضاء فرقة العمل على تفانيهم وقيادتهم التي جاءت بهذا المشروع إلى حيز الواقع. ويود أيضا أن يشكر السيد غريغ باور، مؤلف الكتيب، بالإضافة إلى الدعم المالي ومشورة الخبراء المقدمة من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في هذا المشروع.

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) هي شبكة دولية من البرلمانيين مكرسة للحكم الرشيد وتحسين البرلمانات باعتبارها مؤسسات للرقابة. و هي المنظمة/ الشبكة البرلمانية الوحيدة التي تركز على مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. و يمثل أعضاء GOPAC أكثر من ٩٠ بلدا في جميع مناطق العالم. و هناك أكثر من ٣٠ فرعا وطنيا في افريقيا والمنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا يعملون على تحسين الإدارة في بلدانهم.

مؤسسة وستمنستر من أجل الديمقراطية (WFD) أنشئت في عام ١٩٩٢ وهي مؤسسة المملكة المتحدة لبناء أسس الديمقراطية، وهي تهدف إلى المساهمة بدعم الإصلاح في الديمقراطيات الناشئة. وعن طريق العمل مع - و من خلال - المنظمات الشريكة، تسعى WFD إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية، مثل وبالدرجة الأولى الأحزاب السياسية (من خلال عمل الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة)، والبرلمانات، ومجموعة المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني. وتعتقد WFD أنه لكي تزدهر الديمقراطية، يجب على جميع هذه المؤسسات أن تكون قوية.

دليل البرلماني العربي لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وعلى هامش المؤتمر أيضاً أطلقت "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد"، "دليل البرلماني العربي لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" لمساعدة البرلمانيين العرب على دفع دولهم للتصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة والعمل على تطبيق الإتفاقية في الدول التي وقعت عليها ومتابعة كيفية تنفيذ السلطة التنفيذية لها من جهة ثانية.

وجاء اطلاق الدليل الذي يعد الاول من نوعه في الوطن العربي خلال انعقاد فعاليات مؤتمر الدول الاطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد في الدوحة بحضور عدد من البرلمانيين العرب والاجانب والمنظمات الدولية والجمعيات الاهلية وعدد من اعضاء مجلس ادارة وفروع منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد اللتين يترأسهما الدكتور ناصر جاسم الصانع . واستعرض الصانع الذي يشغل ايضاً منصب رئيس مجموعة العمل العالمية حول إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الاهداف والغايات المرجوة من اطلاق الدليل متمنياً على الدول العربية التي لم توقع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادقة عليها في اسرع وقت ممكن معرباً عن شكره لكل المنظمات الداعمة لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد .

وقد تم اطلاق دليل البرلماني العربي لتحقيق ثلاثة اهداف رئيسية الهدف الاول مساعدة البرلماني العربي في حث دولته، التي لم تصادق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد، على المصادقة عليها، وذلك من خلال استخدام الأدوات والوسائل القانونية المتاحة أمام البرلماني بشكل عام ومنها الأسئلة والاستجابات وجلسات المناقشة العامة وإنشاء لجان تحقيق برلمانية، وغيرها.

اما الهدف الثاني فيتمثل في تعزيز قدرة البرلماني العربي على لعب دور نشط في تنفيذ الإتفاقية، ومتابعة التدابير التي تتخذها السلطة التنفيذية في هذا الصدد في إطار ما يتيح النظام القانوني في بلده، وباستخدام الوسائل المذكورة سابقاً، يضاف إليها صلاحية سن وإقرار القوانين الجديدة وتعديل القوانين المرعية الإجراء لتتوافق ومواد الإتفاقية.

ويساهم الهدف الثالث في تحفيز التواصل والتعاون بين البرلمانيين العرب وتشجيعهم على تبادل الخبرات في ما بينهم، من خلال عرض نماذج وأمثلة وقوانين وعدة قرارات من البلدان العربية، تم اتخاذها بعد مصادقة الدولة المعنية على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. ويشمل الدليل أيضاً لائحة بأبرز المواقع الإلكترونية الرسمية وغير الرسمية التي تعنى بالاتفاقية.

وينقسم الدليل المؤلف من ٧٨ صفحة الى ثلاثة اقسام رئيسية الاول يشكل مدخلا تحليليلا الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وفيه لمحة عامة عن احكام الاتفاقية ومدى الزامية الاحكام للدول الاطراف ويستعرض متطلبات تنفيذ الاتفاقية من حيث التخطيط الاستراتيجي والتدابير التشريعية والادارية والممارسات التطبيقية فيما يتضمن القسم الثاني خطوات عملية لتفعيل دور البرلمانيين في تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويجب ذلك القسم عن التساؤلات البرلمانية حول التدابير الوقائية والتجريم واناذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات وما الذي يجب ان يقوم به البرلمانيون في الدول التي لم تصبح طرفا في الاتفاقية بعد والتي اصبحت طرفا في الاتفاقية.

أما القسم الثالث من الدليل فيشتمل على نماذج حول تنفيذ الاتفاقية من المنطقة العربية ويستعرض سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي والنيابة العامة والاثراء غير المشروع .

وخصص الملحق قسما ضمنه ملاحق ومرفقات من ابرزها رسالة الفرع الكويتي لمنظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" تحت مجلس الأمة على إقرار اتفاقية الأمم المتحدة والإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد في دولة الكويت والاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في السعودية بالاضافة الى مشاريع قوانين تتعلق بمكافحة الفساد والذمة المالية وقرار التعيين في الوظائف القيادية في عدد من الدول العربية .

ويشكل الدليل أداة رئيسية بيد البرلمانيين من خلال تضمينه لجميع الوسائل البرلمانية التي يمكن ان يستخدمها البرلماني العربي سواءً أكانت دولته طرفاً في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد أو لم تصبح طرفاً بعد . كما تكمن أهميته في اعتماده على عدة نماذج تطبيقية لمواد الإتفاقية تساعد البرلماني على الإسترشاد بها.

ويقدم الدليل شرحا مفصلا عن بنود اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لفهم كيفية تنفيذ الاتفاقية وتحديد الادوار التي يجب ان يؤديها المعنيون في عملهم بدقة اكبر.

ويبين الدليل ان اتفاقية الامم المتحدة التي وقع عليها ١٤١ دولة في العالم من بينها ١٥ دولة عربية ارسدت آلية للتعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والاقليمية والدولية لدعم جهود تطبيق الاتفاقية ومن بينها آليات التواصل والتكامل مع شبكة الجهات الحكومية وغيرها. وتتميز بإيلائها الاهتمام بمسألة إسترداد الموجودات أي الأموال المتحصلة عن الفساد عبر وضعها إطارا متكاملًا له هو الأول من نوعه على المستوى الدولي.